الشاهد

"إن المسؤولين في كل مكان لا يستفيقون إلا عندما يشرفون على الهاوية".

قبل شهر من مغادرته رئاسة الجمهورية، رَسَم فؤاد شهاب صورة متفائلة للبنان، معدّداً إنجازات عهده ثمرة لـ"المهمة الإستثنائية". هي العبارة التي كان يردّدها دائماً تبريراً لقبوله بانتخابه رئيساً عام 1958.

خاطب المغتربين اللبنانيين في مؤتمر عقدته الجامعة اللبنانية في العالم، في وطنهم الأم: "إن لبنان اليوم يحتل منزلة كريمة بين الدول. استقلاله منيع، وكيانه وطيد راسخ الأركان، وشعبنا يلقى لدى جميع الشعوب في محيطه العربي وفي العالم الأوسع المحبة والتقدير. رواسب الماضي البعيد والقريب زالت من النفوس. مستوى عيشنا المتفق مع الكرامة يرتفع باستمرار، ويبشّر بأعلى المراتب. مرافقنا كلها نامية ومزدهرة، والعمران باد للأعين في جميع الأرجاء، والسلامة والطمأنينة مخيّمان على ربوعنا. وحدتنا الوطنية سدّدت خطانا في ما رسمنا ومارسنا من نهج وطني قائم على العدالة والطموح والتقدّم، ومن مسلك نحو الدول العربية الشقيقة مبني على روابط الأخوّة والودّ الصادق والتعاون الوثيق المثمر، ومن سياسة ترعى الصداقات مع العالم الخارجي وتنمّيها على تكافوء تام واحترام متبادل في إطار شرعة الأمم المتحدة. سعت الدولة جهدها لتأدية الواجب، فَرَعَت، إلى جانب وحدتنا الداخلية، واجب المحافظة على فضائل النزاهة والعدل والتجرّد، واعتمدت قواعد العلم والتخطيط والإنضباط، وعملت على تأمين المساواة بين المواطنين أفراداً وفئات ومناطق، وعلى دفع عجلة التطور الاجتماعي إلى الأمام لتبقى بلادنا جادة على طموح للسبق في الطريق الحضاري"[1].

كان يودّع صخب الحكم إلى سكينة دافئة.

مذ ترك المنصب في 23 أيلول 1964، لزم عزلة طويلة في منزله الصغير والبسيط في جونيه. شعر بأنه بدأ يستعيد صحته بعدما أصابه هزال في جسده، وتناقص وزنه وانتابته أوجاع في الظهر[2]. راح يردّد على مسامع مرافقيه ما كان درج على إقرانه بميله إلى الإنطواء والإبتعاد عن الضجيج والناس والحياة الاجتماعية الكثيرة الثرثرة والضجر وإهدار الوقت، ومن أجل أن يظلّ سعيداً: "كي تعيش سعيداً يقتضي أن تعيش في الخفاء pour vivre heureux, vivons cachés"[3].

لم يكن يغادر بيته إلا قليلاً للتنزّه مع زوجته في أنحاء من البلدات العالية في كسروان خصوصاً، أو زيارات قصيرة لأصدقاء حميمين كان يعتبرها أحياناً ضرورية، على أن لا تتعدى الثامنة والنصف مساء. يستقبل زوّاره ساعتين قبل الظهر. وما أن يفيق من قيلولته حتى يصحب روز في سيارتهما في مشوار. بعد ثلاث سنوات من تركه الرئاسة غادرا لبنان للمرة الأولى للإستجمام. إبان وجوده في قيادة الجيش، سافر في مهمات عسكرية ودراسية عدّة شملت تركيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ومصر وسوريا وفلسطين والأردن بين أعوام 1937 و1948، واختار في معظم الأحيان الإنتقال بحراً أو برّاً مسكوناً بهاجس الخوف من الطائر المعدني، فلم يستخدمه إلا نادراً. الهاجس الذي شاركته إياه روز. لم ينجذبا إلى فكرة السفر في ذاته، مفضّلين البقاء في البيت أو تمضية الوقت في

---

[1] ـ الرئيس فؤاد شهاب، **مجموعة خطب**، خطاب 20 آب 1964، ص 142 ـ 143.

[2] ـ في مذكرات شخصية كتب الأب لوي جوزف لوبريه عن علاقته بالرئيس فؤاد شهاب. في 23 كانون الثاني 1964 دوّن هذه الملاحظة: "التقيت الرئيس لساعة، مستلقياً على ديوان من ألواح خشب في صالونه، بناء على نصائح أطباء بسبب أوجاع في الظهر. مع ذلك يأمل في معاودة العمل الأسبوع المقبل. لا أرى كيف سيكون قادراً على ذلك. منذ خمس سنوات ونصف سنة وهو في الحكم، لكنه لم يأخذ مطلقاً قسطاً من الراحة. كان حديثه هادئاً شرح خلاله سياسته. إنها المرة الأولى التي يُستقبل رئيس للجمهورية في طرابلس بحماسة. قبله لم يستطع أي رئيس دخولها" .(Stephane MALSAGNE op. cit, p. 266)

[3] ـ مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.

نزهات قصيرة في الطبيعة اللبنانية التي أسرتهما معاً[4]. عام 1967 كانت الرحلة الأولى الطويلة لهما. عندما أبدى لزوجته رغبة في سفرهما معاً، تردّدت مجدّداً في اختيار الطائرة خيفة، وشاء هو السفرة متأنية.

خطط لسفره سرّاً. كذلك فعل عندما طلب من قنصليات الدول التي رغب في السفر إليها ـ وهو يحصل على التأشيرات ـ التزام جانب الحذر والكتمان حيال مغادرته. لم يشأ أن يحيط الأمر بضجيج. وبالإتفاق مع إحدى الشركات السياحية التي لم تعرف هوية المسافر إلا ساعات قليلة قبل الإبحار[5]، غادرا بالباخرة من مرفأ بيروت في 19 أيار 1967، فمضت بهما في جولة رست بداية عند شاطىء اليونان. ثم شملت بسيارتهما التي شحناها معهما في الباخرة يرافقهما سائق، طوال ثلاثة أشهر، اليونان وسويسرا والمانيا وايطاليا وفرنسا إلى أن عادا إلى لبنان في الأول من أيلول بطريق البحر أيضاً، ماراً بميناء الإسكندرية في 30 آب. في أثناء جولتهما الأوروبية وقعت حرب الأيام الستة في 5 حزيران 1967 بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا، وانتهت بهزيمة حليفه جمال عبدالناصر.

امتنع الرئيس عن المشاركة في الإحتفالات والمناسبات الاجتماعية والعامة. وأمضى تقاعده في إمرار جزء كبير من الوقت في القراءة، محبّذاً كتباً تتناول التاريخ العسكري والجيوش والسِيَر ومواضيع دينية واقتصادية وسياسية. شغف بقراءة التاريخ العسكري لاستخلاص عِبَر من حياة القادة والشعوب والإفادة منها في الأيام الحاضرة والمستقبل.

في عزلته استعاد فؤاد شهاب راتبه العسكري كضابط قائد متقاعد، كون لا تقاعد للرؤساء السابقين. إبان ولايته الرئاسية اختار الراتب الأعلى، راتب الرئيس الذي قُدّر بأربعة آلآف ليرة لبنانية. بعد مغادرته المنصب استرجع راتبه العسكري الذي بلغ 1241 ليرة لبنانية و25 قرشاً.

في وقت لاحق على غيابه عام 1973، بلغ إلى سليمان فرنجيه أن روز بواتيو، أرملة الرئيس، تمرّ بضائقة مالية. إقتُطِع من راتب زوجها بحكم الوفاة النصف، فباتت تعيش بالنصف المتبقي. فكان أن استجاب إقرار مجلس النواب قانوناً لحظ تقاعداً للرؤساء السابقين ضُمّ إليه رؤساء مجلس النواب والحكومة والنواب السابقون[6]. مع ذلك لم تستفد منه روز بواتيو إلا عندما طلب الرئيس الجديد

---

[4] ـ يروي العميد ميشال ناصيف واقعة إحدى نزهات الرئيس في طريقه إلى بلدة كفرذبيان الجردية، عندما انتبه في فيطرون حينما أراد التدخين إلى أنه نسي علبة سجائره في البيت. لمَحَ إلى جانب الطريق راعياً يلفّ سيجارة، فدنا بسيارته منه وهو يحمل قداحته وسأله عبر النافذة هل يريد إشعال سيجارته له. فَهِمَ الراعي أن محدّثه يطلب سيجارة له هو أيضاً، فأعطاه واحدة. أخذها الرئيس ومجّها بعمق وطلب للتوّ من الراعي أن يلفّ له اثنتين أخريين، ثم نقده مئة ليرة لبنانية من غير أن يُشعِره بأنه يدفع له ثمنهما. ومضى من دون أن يعرف الراعي الذي طار فرحاً بالمبلغ الوفير هوية محدّثه (المصدر نفسه).

[5] ـ كان الرئيس فؤاد شهاب كلّف النقيب جان ناصيف تنظيم الرحلة له. وعندما همّ بالصعود إلى الباخرة، طلب منه الإتصال بالرئيس رشيد كرامي وبيار الجميل وكمال جنبلاط وإبلاغهم سفره. قصدهم جان ناصيف، وكان جوابهم واحداً تقريباً عندما أخطرهم بسفر الرئيس السابق، وهم العارفون بإحجامه عنه. قالوا: ماذا به؟ لماذا أراد السفر؟ هل هو زعلان أو مستاء أو غضبان؟ هل ضايقه أحد ما؟ (مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف).

[6] ـ في 25 أيلول 1974 صدر قانون رقمه 25 / 74 قضى بإعطاء مخصصات وتعويضات شهرية للرؤساء السابقين للجمهورية ومجلس النواب والحكومة والنواب السابقين. ونصّ في مادته الأولى على "تقاضي كل مَن يتولى منصب رئاسة الجمهورية عند نهاية ولايته مخصصات وتعويضات قدرها 75 في المئة من مخصصات رئيس الجمهورية وتعويضاته".

يُعزى إقرار هذا القانون أيضاً إلى واقعة مشابهة تركت أثرها لدى الرئيس سليمان فرنجيه الذي خبرها مع أمير شهابي آخر. وضع نائب عاليه منير أبوفاضل اقتراح قانون يلحظ تعويضات للنواب السابقين. وبغية إمراره في البرلمان ضمّنه الرؤساء السابقين للجمهورية ومجلس النواب والحكومة والوزراء السابقين الذين تواترت أخبار تردّي الأحوال المعيشية لبعضهم وعيالهم. أقرّ المجلس القانون وأحاله على رئيس الجمهورية لإصداره، فلم يعجبه واحتفظ به في جارور مكتبه. بعد أيام صادفت ذكرى الإستقلال. لفت أحد الضباط المرافقين رئيس الجمهورية إلى توقف سيارة أجرة في باحة قصر بعبدا، على مسافة من المدخل، ترجّل منها عجوز يتكىء على عكاز. كان الرئيس خالد شهاب. بعدما هنأ الرئيس سليمان فرنجيه بالذكرى سأله الأخير هل أن سيارته مقطوعة أو خربانة، فردّ في بساطة أنه لا يملك شراء سيارة أو الإنفاق عليها. سكت الرئيس وأوعز إلى الضابط المرافق، بعدما ابتعد عنه خالد شهاب، دفع أجرة السيارة العمومية وصرفها وتحضير سيارة الرئاسة الأولى. عندما همّ الرئيس خالد شهاب بالإنصراف تفقّد السيارة فلم يجدها. قيل له إنها انصرفت. سأل مَن حاسَب السائق كي يحاسبه فلم يُفد. بعد دقائق دعاه رئيس الجمهورية كي يستقل سيارة الرئاسة التي ستقله إلى منزله في الناصرة. على أثر استقبالاته توجّه الرئيس فوراً إلى مكتبه وأخرج القانون المجمّد من جاروره ووقعه، وطلب نشره في الجريدة الرسمية. كان خالد شهاب الذي توفي في 7 تموز 1978

لا يذكر أي من الضباط الذين رافقوه سنوات طويلة، في الحكم وخارجه، أن أبصروه يوماً إلى طاولة الغداء، أو لمحوه من دون ربطة عنق. مرتان فقط ظهر من دون هذه: الأولى في 20 تموز 1960 عندما استقال من منصبه، والثانية عندما تلقى نبأ محاولة الإنقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي منتصف ليل 30 كانون الأول 1961. بين هؤلاء الوثيقي الصلة به مَن دخل للمرة الأولى إلى غرفة نومه عندما سُجي على سريره البسيط والقديم. إبان قيادة الجيش لم يكن يخلع البزّة العسكرية، ولم يره الضباط والجنود مرة في سواها إلى أن تخلى عنها نهائياً قبل ساعات من أدائه اليمين الدستورية بعد انتخابه رئيسا للجمهورية.

كان فؤاد شهاب يستقبل سياسيين وسفراء ورجال دين وأصدقاء قريبين، وأخصّهم من هؤلاء الشهابيين، وقد استمر معظمهم في مواقع نافذة في الحكم والجيش والإدارة على امتداد عهد شارل حلو. بقي الرئيس المعتزل رئيس الظلّ. تردّد عليه بانتظام رئيس مجلس النواب صبري حمادة لمناقشته في الأحوال السياسية، وكذلك رشيد كرامي وكمال جنبلاط ورينه معوّض، وسفراء دول كبرى رغبوا على الدوام في استمزاج رأيه. استمر يزوره ضباط قريبون منه في عيد ميلاده يوم 19 آذار ـ وهو عيد شفيعه القديس يوسف الذي حمل اسمه في عمادته ـ وفي الأعياد وعيد زواجه.

قصده دورياً الرئيس الجديد للإستخبارات العسكرية غابي لحود حاملاً إليه في منزله في جونيه، على جاري العادة إبان الولاية، تقارير سياسية وأمنية تنطوي على معلومات سرّية. استغرب الرئيس السابق وهو يتلقاها للمرة الأولى بعد نهاية ولايته، شأن بريده اليومي حينذاك، مذكراً غابي لحود بأنه لم يعد في ذلك المنصب كي يحملها إليه. لكن زائره أصرّ على إطلاعه عليها لاستخلاص رأيه فيها وخبرته وتقويمه للمعلومات وتحليلها، محاولاً إبقاء الرئيس راعياً لعمل الشعبة الثانية[7]. وبفضل تردّد ضباطها عليه، حافظ على إلمام واسع بالأوضاع والأحداث والمواقف، وثيق الصلة بالمعلومات.

شعر الرئيس السابق عندما غادر منصبه بأنه اطمأن إلى خلف يثق به. ثم أتت الأيام والأسابيع القريبة لتؤكد له صحة خياره. قبل تسلّمه صلاحياته الدستورية، وافق شارل حلو على تعيين المقدّم غابي لحود، في الأول من أيلول 1964، رئيساً للشعبة الثانية خلفاً للعقيد أنطون سعد. بعد أشهر قليلة، عام 1965، عاد المقدّم أحمد الحاج إلى رئاسة الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري. استمر النقيبان جان ناصيف وإدغار معلوف في موقعيهما في الشعبة الثانية، وذهب النقيب سامي الخطيب إلى دورة عسكرية في فرنسا، والنقيب عباس حمدان إلى أخرى في الولايات المتحدة، قبل أن يعودا إلى منصبيهما بعد أشهر فيكتمل بهما الفريق القوّي في الإستخبارات العسكرية منذ عام 1962. بعدما كان مُدّد لقائد الجيش اللواء عادل شهاب سنة، عُيّن الزعيم إميل بستاني في 2 حزيران 1965 خلفاً له بتزكية من الرئيس السابق.

فضّل شارل حلو ـ وهو يسعى إلى طمأنته إلى صدقية تعاونه معه والتزامه البرنامج الشهابي ـ أن يترك لسلفه الكلمة الفصل في شؤون الجيش كونه مؤسسه. لزم الياس سركيس منصبه في رئاسة الجمهورية قبل أن يُعيّن بعد سنوات رئيساً للمجلس الأعلى للجمارك، ثم يقرّر شارل حلو إبعاده عن

---

[7] ـ مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

وجد الرئيس السابق في استمرار رجال الحقبة الشهابية ضماناً ضرورياً للمضي في خطته الإصلاحية، وخصوصاً في مصدري النفوذ الشهابي: الجيش واستخباراته العسكرية عصب الإمساك بالإستقرار الداخلي وحفظ النظام من أي أعمال فوضى أو التسبّب باضطرابات لتقويض الحكم، والغالبية البرلمانية بإحكام سيطرتها على إدارة مجلس النواب. لكن رهانه هذا لم يصمد طويلاً. تدريجاً خرج شارل حلو على الشهابية من السنة الثانية لولايته. قلّل حماسته في متابعة تنفيذ برنامجها الإصلاحي، رغم تأكيده مراراً تشبّثه به والتزامه مسار العهد السابق. أكثرَ في الأشهر الأولى من الولاية من مكالمة فؤاد شهاب هاتفياً والتشاور معه في شؤون الحكم، وأحياناً في تفاصيل دقيقة لا تحتّم هذا الإتصال. إلا أنه توخّى من مغالاته هذه ـ وقد أثارت ارتياب سلفه ـ تأكيد تعلقه بالشهابية[8]. اعتمد على ضباط الشعبة الثانية، وجهر بثقته بولائهم له، إلى أن وقع الإفتراق.

كانت الفاتحة عام 1965 انتخاباً فرعياً في دائرة قضاء جبيل على أثر الوفاة المفاجئة لنائب القضاء أنطون سعيد في 15 أيار. انتقاماً من الدور السلبي الذي اضطلعت به الشعبة الثانية في الانتخابات النيابية العامة في أيار 1964، وأفضى تدخّلها إلى إسقاطه فيها، ترشّح ريمون إده مجدّداً للمقعد في مواجهة نهاد جرمانوس أرملة النائب الراحل، مستعيداً المواجهة السابقة مع الإستخبارات العسكرية. أيّده شارل حلو وأوعز إلى مديرية الأمن العام برئاسة جوزف سلامة مؤازرته في حملته الانتخابية، متجاهلاً اتجاهات الشعبة الثانية التي وقفت في صفّ نهاد جرمانوس. انضم إلى هذا المسعى أيضاً وزير الداخلية تقيّ الدين الصلح رافضاً سعي الشعبة الثانية إلى إسقاط صديقه ريمون إده مرة ثانية. فكان أن أمر قوى الأمن الداخلي ومخافر قضاء جبيل بالإضطلاع بدور مواز لرجال الأمن العام في دعم ريمون إده ومؤازرة أنصاره سرّاً. في 11 تموز استرجع مقعده. كان الانتخاب الفرعي امتحاناً أول لتولّد تناقض حاد في المصالح السياسية راح يطفو إلى سطح علاقة رئيس الجمهورية برجال عهد سلفه. إذ ذاك اختار فؤاد شهاب رحلة الإبتعاد عن شارل حلو، ولم يكن انقضى على العهد الجديد إلا عشرة أشهر.

آلمت بالرئيس السابق خيبة أمل من شارل حلو عندما بدأ الإنفصال التدريجي بين العهدين المتعاقبين. كان خلفه يحكم تحت وطأة غالبية شهابية في مجلس النواب، وماكينة شهابية كفيّة في الإدارة، وسطوة ضباط الشعبة الثانية ومعاونيه الشهابيين كذلك في القصر الجمهوري. بذلك أضحى محاصراً بشهابيين أقوياء على نحو أشعرهم، وسواهم، أن خروج فؤاد شهاب من الحكم لم يُفقد الشهابية سيطرتها على الحكم. لم تكن تلك وجهة نظر رئيس الجمهورية الذي وجد أسباباً سياسية وشخصية لإحداث تغيير في الطريقة السائدة في ممارسة الحكم، والتعويل على المعارضة من خارج إدارة السلطة لتصويب التوازن السياسي القائم. كان كفؤاد شهاب مؤمناً متمرّساً، ومتعلقاً بمسيحيته وانتمائه إلى الكنيسة المارونية، إلا أن ضباط الشعبة الثانية غالباً ما أغضبوه عندما كانوا يأتون على ذكر الرئيس السابق بعبارة "المعلم". اعتقد رئيس الجمهورية بوجود "معلم" واحد هو السيد المسيح، وما خلا ذلك عدّه تجديفاً[9]. قبل منتصف الولاية كان الطلاق قد وقع بين الرئيسين السلف والخلف بعدما

[8] ـ المصدر نفسه.
[9] ـ المصدر نفسه.

كان الأب لوي جوزف لوبريه أول مَن أنبأ فؤاد شهاب بضرورة اختيار خلف لا يضع البرنامج الإصلاحي في مهبّ المجازفة، خشية إهدار ما كان قد تحقق في السنتين الأخيرتين من العهد. لم يسره إصرار فؤاد شهاب على رفض تجديد ولايته، لكنه سلّم بإرادته. في رسالة مؤرخة 6 تموز 1964، قبل أكثر من شهر على تسمية شارل حلو ومن ثم انتخابه، كتب الكاهن الفرنسي إلى الرئيس مُبرزاً هواجس مبكرة قائلاً: "لقد تأثرت للغاية أيضاً، كما تعلمون، لقراركم بعدم الموافقة على تجديد ولايتكم، لكنه كان ولا شك قراراً حكيماً رغم الأخطار التي قد تنجم عن خلافتكم (...) تدركون في كل الأحوال أي عاطفة حيالكم خدمت لبنان في أفضل ما يمكنني بحسب توجيهاتكم. أنا واثق بأن ما زرعتموه سوف ينبت ويثمر. وتبدو لي الثورة الصامتة التي افتتحتموها أنها لا يمكن أن تتوقف مع أن تطورها قد يكون أقل سرعة ممّا رغبتم فيها. آمل في أن اختيار خلفكم يحمل إلى السلطة رجلاً حكيماً يستمر في الخط الذي رسمتموه"[10].

علّق الرئيس السابق آمالاً جدّية على التزام شارل حلو الخطط الإصلاحية، مميّزاً إياه عن الطبقة السياسية التي كان هو قد خَبرَها في سني عهده ولم يرَ في خلفه أحد أنماطها، وأدرك مذ ذاك أنها ستقف باستمرار عقبة في طريق بناء الدولة وإصلاحها وتحديثها وتطويرها. وكما لفته لوي جوزف لوبريه، إبان الولاية، إلى أهمية العراقيل التي كان قد افتعلها السياسيون أو حالت طبيعة العمل البطيء والمتحجّرللإدارة دون استعجال تنفيذ الإصلاح، أيقن ـ وقد أصبح خارج الحكم ـ أن خصومه أقوى من إرادته في الإنجاز. استعاد هذا الموقف بعد أكثر من سنة على انتخاب شارل حلو، من غير أن يفقد ثقته به، رائياً أيضاً أنه عازم على المضي في استكمال برامج الإصلاح. كان الخلاف الصامت قد وقع بين الرئيس الخلف والإستخبارات العسكرية التي نقلت إلى فؤاد شهاب شكوكها في المسار الذي يسلكه العهد الجديد. بيد أنه ظلّ يعقد الآمال على صدق خليفته في ما كان يفصح له عنه. كتب إلى صديقه الأب الفرنسي، في 10 تشرين الثاني 1965، عن دوافع غضبه الذي لم ينضب من الطبقة السياسية تلك ووقوفها حجر عثرة في طريق البرنامج الشهابي، مكابراً على ظنون رجال الشعبة الثانية.

قال فؤاد شهاب في رسالته: "لأن لبنان لم يبدأ نهوضه الاجتماعي في الوقت المناسب، فإن ارتفاع كلفة الحياة والبطالة المتنامية تجعلنا نقف عند حدود وضع سياسي واجتماعي صعب. المناقشات الدائرة بين يسار صاعد ويمين مدعوم ممّن تعلمون أخذت تسمّم الجوّ. لحسن الحظ أن أعمال بعثة إيرفد كانت هنا. لذا، ولقطع الطريق قدر الإمكان على مَن يستغلون الأمر لأهداف شخصية، على وحوش القرش ومتطفّلي السياسة، خرجت عن صمتي للمرة الأولى. ذكّرت بما قامت به بعثة إيرفد، وأن دراساتها بدأ تنفيذها، وأن رئيس الدولة هو الوحيد القادر على متابعة العمل خارج السجالات. ذلك أنه أعلن عن إرادته القيام بذلك لدى توليه الرئاسة، وأن الوضع حسّاس إلى درجة لا تحتمل الديماغوجية، وأن الأمر أخيراً لا يتعلق باليسار ولا باليمين، بل بنهوض اجتماعي مرتكز على الليبرالية الحديثة، أي منظّم وموجّه. وهذا ما نصحت به بعثة إيرفد. نتيجة هذا التصريح أنه أطفأ ـ لكم من الوقت يا ترى؟ ـ الديماغوجية التي بدأت تسمّم الجوّ. أضف إلى ذلك أن الرئيس أكد لي أنه سيخصص نصف وقته لدفع العمل إلى الأمام. إلى أي مدى سيذهب أكلة الجبنة من كل صوب؟ سوف نرى ذلك. يبدو لي هذه المرة أن الرأي العام يلاحقهم. لديّ أمل وطيد خصوصاً وأن المسؤولين في

[10] - Stephane MALSAGNE, op. cit. p. 258.

.[11]
لكن التحوّل الفعلي عن الشهابية، والإنتقال إلى الموقع المناوىء لها، كان على أثر حرب الأيام الستة في 5 حزيران 1967، والهزيمة القاسية التي منيت بها الناصرية، الحليفة القويّة للشهابية. انقلبت التوازنات المحلية والإقليمية رأساً على عقب مع نشوء حلف ثلاثي منذ آذار 1967 بين كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده. وجدت فيه الشهابية عدوّاً سياسياً يتخذ من الزعامة المارونية سلاحاً بنبرة طائفية متشدّدة، وكان الحلف حظي بتأييد بطريرك الموارنة بولس المعوشي بعد مصالحة الأخير مع كميل شمعون. تراكم التناقض بين شارل حلو ورجال الحكم الشهابي، وخصوصاً الإستخبارات العسكرية، وراح الرئيس يتهمهم في اجتماعاته المغلقة مع المعارضة بمحاولة السيطرة عليه وتعطيل قراراته. في الوقت نفسه يدعم سرّاً، وبدأب، الحلف الثلاثي ويؤلبه على الشهابية، ساعياً إلى أن ينزع عن نفسه الصفة التي قضّت مضجعه، وهي أنه رئيس جمهورية رئيسها الحقيقي مقيم في جونيه.
توقع فؤاد شهاب من خلفه أن يواجه آثار حرب عام 1967 بصلابة، ويقاوم التحوّلات التي كان لبنان يقبل عليها، لا أن يضعف وينتقل إلى معسكر المعارضين، وقد توسّعت تدريجاً دائرتهم. أضحى على الشهابية أن تواجه زعماء الحلف الثلاثي وسليمان فرنجيه وصائب سلام وكامل الأسعد وجوزف سكاف وكاظم الخليل. أخذت الناصرية بالإنهيار والشهابية بالتضعضع. لم يعد جمال عبدالناصر زعيم العرب وقد خسر حرباً، وصعدت المقاومة الفلسطينية خياراً بديلاً من الأنظمة العربية وجيوشها النظامية لاستعادة الأراضي التي كانت قد احتلتها الدولة العبرية. ومع أن الانتخابات النيابية العامة سنة 1968 أبقت سيطرة النهج على الغالبية النيابية، إلا أنها أفقدتها الدوائر الثلاث في جبل لبنان، بعبدا والمتن وكسروان. خسرت لوائحه كلها فيها بما في ذلك مسقط الرئيس الزاهد في جونيه.
ورغم ابتعاد الرئيس السابق عن الأضواء، ظلّ الشهابيون متعلقين بالفكرة والمدرسة والمسلك والخطة.

- 2 -

في الشهور الأخيرة من عام 1965، استمد بعض الشهابيين من الرئيس السابق فكرة اقتبسها من التجربة الفرنسية في الحقبة الديغولية عن أندية مثقفين ومفكرين اهتمت بالشأن العام، كانت تلتقي لمناقشة قضايا مختلفة وتمحورت حول نظرية أو رمز أو قائد أو رئيس يستقطب تياراً شعبياً. كانت هذه حال شارل ديغول. كان الأقرب إلى ذاكرة فؤاد شهاب Club Jean Moulin، المقاوم الفرنسي في الحرب العالمية الثانية. آنذاك أسرّ هؤلاء إلى الرئيس رغبتهم في التجمّع والمحافظة على العصبية التي تشدّهم إلى التيار الشهابي ووحدته، فحضّهم على لبننة فكرة الأندية الفرنسية وعاء جامعاً لهم. فإذا بالنادي يكمّل حلقات العهد الشهابي الذي كان بدأ منذ منتصف الستينات يواجه موعد خروج رئيس الجمهورية من صفوفه. اكتملت آنذاك، في انتظار انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1970، الحلقات الثلاث: الشعبة الثانية برئاسة المقدّم غابي لحود، والغالبية النيابية في النهج برئاسة رشيد كرامي، ونادي 22 تشرين الثاني من خلال الإدارة الممسكة بأفضل خبراتها وكفاياتها. بدا ذلك يُعدّ لأحياء المشروع الشهابي واستكمال تحقيق برامجه وخططه في الحكم إذا قرّر الرئيس الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية.

---

[11] - ibid, p. 260.

آخذاً بذكرى الإستقلال إسماً له، وُلِد نادي 22 تشرين الثاني حزباً غير رسمي للرئيس المعتزل، سعياً إلى استمرار الشهابية سواء عاد إلى الحكم أم لا. بدأت الفكرة بالتقاء موظفين من فئات مختلفة في قطاعات الإدارة ومصالحها تجمع الشهابية في ما بينهم، كي يعبّروا عن تماسك فكرتهم وممارستهم النهج الشهابي ونظرته إلى بناء الدولة. تكوّنت النواة ممّن كانوا قد عملوا في ظلّ فؤاد شهاب ثم في ظلّ خلفه شارل حلو، وهم شفيق محرّم وعمر عضاضة ومحمد فواز ومتري النمّار ورضا وحيد وباسم الجسر وشارل رزق وأنطون مدوّر وخطار شبلي وموريس غزال.
توالت اجتماعاتهم لشهور في مقرّ اتخذوه في فندق الكارلتون قبل أن يعدّوا لنظامهم الداخلي. من غرفة صغيرة كانت بمثابة سكرتيريا النادي تجمع أوراقه وأرشيفه، بلغ عدد المسجلين فيه 20 عضواً حتى 31 كانون الثاني 1966، عندما حاز علماً وخبراً[12]. إلى أن كان آخر تعديل للنظام في 18 حزيران 1970. عرّف النادي مهمته أنها "حركة فكرية ترمي إلى نشر الوعي الوطني وتنمية روح المسؤولية لدى المواطنين بغية تحديث لبنان وتعزيز العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية". وهي شعارات قال بها عهد الرئيس السابق. حدّد نادي 22 تشرين الثاني وسائل تحقيق أهدافه بـ"جمع المواطنين المؤمنين بها وتوثيق عرى الإلفة والتفاهم بينهم من طريق عقد اجتماعات منظمة، القيام بالدراسات وعقد الحلقات العلمية في المواضيع المختلفة التي تهم لبنان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، التعاون مع الأندية والمؤسسات المتشابهة الغاية لتحقيق الأهداف المشتركة، نشر أفكار النادي ودراساته في سائر الوسائل ولا سيما منها العمل الاجتماعي". بيد أنه لم يشأ أن يصير حزباً أو تياراً عقائدياً.
في أيلول من كل سنة يستقبل فؤاد شهاب، في مصيفه في عجلتون، أعضاء النادي ويتشاور وإياهم في مواضيع شتى ويصغون إلى نصائحه في الأوضاع السياسية. لكن نادي 22 تشرين الثاني لم يعش طويلاً. عام 1971 راح يتفكك ويتلاشى تدريجاً مع انقطاع أعضائه، واحداً بعد آخر، عن الاجتماعات، ثم اتفق على تجميدها نهائياً. بعضهم خشي من ملاحقة العهد الجديد له وطرده من الوظيفة بذريعة التحظير على الموظفين في الإدارة المشاركة في اجتماعات سياسية.

- 3 -

على أبواب انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1970، كان شارل حلو قد حدّد نهائياً خياره لاختيار خلفه: وصول مرشّح منافس لمرشّح الشهابية. حينذاك كانت هذه تمر بمخاض حرج. استقطب الحلف الثلاثي المسيحيين، مأخوذين بمشاعر طائفية منغلقة ومسكونة برعب التهديد أضحت وسيلة دفاعهم عن الكيان اللبناني، والمسيحي من خلاله، المهدّد بدوره بالخطر. واستقطبت المقاومة الفلسطينية المسلمين دعماً لقضيتهم، وراحت مخيماتهم تتفلّت من رقابة الجيش والشعبة الثانية وتقبل على التسلّح والتدريب. خسرت الشهابية أيضاً حليفين قويّين شكلا في العهد السابق مناعته السياسية والشعبية. ذهب بيار الجميل إلى حضن تحالف ماروني متشدّد هو الحلف الثلاثي، وكمال جنبلاط إلى خندق ياسر عرفات متحلّلاً من دعمه الشهابية والشعبة الثانية وقد اختلف والأخيرة على طريقة معاملتها المخيمات الفلسطينية ومسلحيها.

[12] - عام 1967 ارتفع عدد المنتسبين إلى نادي 22 تشرين الثاني إلى 40 عضواً مثلوا قطاعات الوزارات والمؤسسات والمصالح الرسمية، إلى اقتصاديين وخبراء ومثقفين وأطباء ومحاميين ومهندسين وصحافيين وأساتذة جامعيين. في نيسان 1970 صار عددهم 64 منتسباً. ترأسه شفيق محرّم، وتولى أمانته العامة داود الصايغ. وانبثقت من هيئته العامة لجنة إدارية تولت تسيير شؤونه. كانوا يجتمعون دورياً، كل خميس، ويصدرون بيانات تتطرّق إلى مواضيع مرتبطة بالشأن العام دونما الخوض في المسائل السياسية المباشرة، المحظّر تناولها على موظفي الإدارة اللبنانية، وكذلك انتماؤهم إلى أحزاب. لذا بدا نادي 22 تشرين الثاني أشبه بملتقى نخبوي لمثقفين منه اجتماعاً حزبياً.

كان ثمّة أكثر من مرشّح متداول اسمه لانتخابات الرئاسة في خضم معادلة قاسية بتوازناتها وتجاذباتها: فؤاد شهاب، كميل شمعون، ريمون إده، بيار الجميّل، جان عزيز، عبدالعزيز شهاب، فريد الدحداح، ميشال بشارة الخوري، سليمان فرنجيه.
كانت البداية بترشيح 19 نائباً من النهج اجتمعوا في 9 تموز في فندق الكارلتون فؤاد شهاب، فاستفزّوا بذلك كميل شمعون الذي بادر بمناورة جاراه فيها ريمون إده إلى ترشيح بيار الجميّل في مواجهة الرئيس السابق. في 10 تموز أعلن رئيس حزب الكتائب ترشيحه لانتخابات الرئاسة، قاطعاً بذلك الطريق على تعاونه مع الشهابية في انتخابات 1970. اليوم التالي أيّد الحلف الثلاثي رسمياً بيار الجميل تفادياً لحصر الترشيح بفؤاد شهاب وانتخابه مرشّح إجماع بغية إدخال الانتخابات في نطاق منافسة جدّية. في حمأة هذا التشنّج حدّد صبري حمادة، رئيس مجلس النواب، 30 تموز موعداً لجلسة الانتخاب. سرعان ما أرجأها في 28 تموز، قبل يومين من التئامها.
كان قد سبق ذلك، في الأسبوع الأخير من تموز، حدث دفع بسليمان فرنجيه إلى واجهة الانتخابات مرشّحاً هو الآخر.
يومذاك اتصل سليمان فرنجيه، وزير الاقتصاد في حكومة رشيد كرامي، بالمقدّم أحمد الحاج المدعو موفداً من الجيش إلى اجتماع لجنة نيابية مكلفة درس تعديل قانون الجيش، ورغب في اللقاء به قبل جلسة اللجنة في الثانية عشرة والنصف، في مكتبه في الوزارة لمناقشته في "موضوع مهم جداً" لم يفصح له عنه.
عندما التقيا بادره الوزير بالقول: "أعلم مدى ثقة الجنرال بك، ولا حاجة إلى أن أعبّر عن رأيي فيك. أنا مرشّح لرئاسة الجمهورية ويساندني في هذا الخيار عدد من النواب. أريد منك إبلاغ فخامة الرئيس الرسالة الآتية: إذا كان يرغب في الرئاسة ـ والجميع يعلم أن ليس ثمّة مانعاً دستورياً لذلك ـ فهي مضمونة له مئة في المئة، وأنا وكل مَن يناصر ترشيحي للرئاسة من نواب كتلة الوسط وسواهم ممّن نمون عليهم نعلن ترشيحنا له من دون تحفّظ. وعندئذ لن يكون هناك مرشّح آخر لكتلة الوسط. عندئذ لن يواجه أي مرشّح جدّي. أما في حال قرّر العزوف فعلياً، فأتمنّى أن يؤيد ترشيحي".
وطلب سليمان فرنجيه من الضابط الشهابي إجابته سريعاً عن هذه الرسالة.
بعيد انتهاء جلسة اللجنة في مجلس النواب، اتصل أحمد الحاج بفؤاد شهاب وطلب موعداً لمقابلته في موضوع أبلغ إليه، بدوره، أنه مهمّ. مساء اليوم نفسه قابله في منزله في جونيه.
سأله الرئيس السابق، وهو يتمشّى في حديقة المنزل ويدخّن، عن الموضوع المهم و"ماذا يريد ابن قبلان؟".
أجابه: "انتخابات رئاسة الجمهورية".
قال: "ألم تفهموا عليّ بعد أنني لا أريد أن أكون رئيساً للجمهورية. لن أكرّر الأمر ولن أجدّد. سلّم لي على ابن قبلان فرنجيه وأنا ممتن له جداً. لكن قل له بالحرف الواحد إنني لا أريد رئاسة الجمهورية".
سأله أحمد الحاج عن الشقّ الآخر من الرسالة، وهو دعم ترشيح الزعيم الزغرتاوي. أجاب الرئيس السابق: "لا تقل له شيئاً، لكنه يعرف أنني أريد ابن سركيس".
نقل أحمد الحاج جواب فؤاد شهاب إلى سليمان فرنجيه، فعلّق باقتضاب: "يريدها معركة إذن. فلتكن".
إلا أن الضابط الشهابي لم يفصح أمام محدّثه عن رغبة الرئيس السابق في ترشيح الياس سركيس[13].

[13]- مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

سبقت ذلك، قبل أشهر، أحاديث في ثلاثة اجتماعات بين فؤاد شهاب وفؤاد بطرس حيال موضوع عودة الرئيس السابق إلى السلطة، انتهت إلى خلاصة مفادها عدم ترشّحه مجدّداً لانتخابات رئاسة الجمهورية عام 1970 لأن الظروف السياسية التي كانت تحوط بالبلاد ربما لا تتيح له حرّية الحكم. كان قد أكد تكراراً عزوفه، آخذاً بأسباب شتى، بعضها اتصل بما ينتظر لبنان من عواصف سياسية وأمنية، وبعضها الآخر بحدود الصلاحيات الدستورية التي كانت تحول دون تمكين رئيس الجمهورية من اتخاذ مبادرات استثنائية للمواجهة، وبعضها الثالث بدور سلبي اضطلع به زعماء الحلف الثلاثي. كان ثمّة سبب رابع كتمه فؤاد شهاب وأسرّ به في تموز 1970، هو "أن الذين كانوا معي في الماضي تغيّروا كثيراً، وأصبحوا في موقع آخر"[14]. ومن غير أن يسمّي مَن عنى، كانت تلك إشارة مبطنة إلى الزعيمين اللذين عوّل عليهما عهده، بيار الجميل وكمال جنبلاط.

في 3 آب اجتمع النواب الشهابيون في فندق الكارلتون، وعبّروا عن حماستهم بتزكية من رشيد كرامي، رئيس الحكومة آنذاك، لعودة فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية رغم ما تناهى إلى أسماعهم عن عزوفه. ومن دون أن يكونوا على علم مسبق بأحاديثه مع الرئيس السابق قبل ثلاثة أشهر، طلبوا من فؤاد بطرس بذل مسعى جديد لإقناعه وبإلحاح بالترشّح للمنصب.

الثلثاء 4 آب زاره في منزله الصيفي في عجلتون، وفاجأه الرئيس بالقول: "أنتَ آتٍ لإقناعي".

ردّ بالإيجاب.

قال فؤاد شهاب: "هل نسيت اتفاقنا السابق على عدم الترشّح".

أجابه: "لنكن صادقين ومنسجمين مع ذواتنا. أنا أعرف ما كنا اتفقنا عليه وهو أن لا تترشّح. ربما كنا يومذاك انطلقنا من فكرة خاطئة. لننسَ الآن كل ما كنا تكلمنا فيه معاً ونبدأ من الصفر، ونناقش الموضوع من جديد. وهذا ما تطالب به الجماعة (النهج)".

وشرح له فؤاد بطرس وجهة نظر فريق الشهابيين، وقال: "هل ينبغي أن تترشّح الآن للرئاسة أم لا؟".

عقّب الرئيس السابق: "الوضع دقيق جداً، ونحن مقبلون على مرحلة وأحداث خطيرة ودقيقة جداً في لبنان وفي محيطنا. وستكون أمامنا صعوبات ومشكلات سياسية وعسكرية قد تضطرني إلى استخدام الجيش. عندئذ سيعارض رئيس الحكومة ـ أياً يكن ـ ويرفض على غرار ما حصل مع سواي وتتكرّر الأزمات الداخلية. ورغم صلاحياتي الواسعة كرئيس للجمهورية، إلا أنها لن تسمح لي بمواجهة هذه الأحداث. إذ ذاك سأجد نفسي كرئيس للجمهورية وقائد سابق للجيش مربكاً وعاجزاً عن التصرّف ممّا يسيء إلى صورتي لدى الناس. فهل تريد لي إنهاء حياتي السياسية بفشل كهذا؟ الأفضل أن لا أترشّح".

قال أيضاً: "إذا كانوا مقتنعين بترشّحي، وبأن في إمكاني أن أحكم، ليعدّلوا الدستور حتى يكون في وسعي التصرّف ومواجهة المفاجآت والمصاعب التي أتوقعها".

ردّ فؤاد بطرس: "ما يطلبونه تعديل الدستور في الإتجاه المعاكس، أي تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لا تعزيزها".

قال الرئيس: "أعرف. لذلك أطرح الموضوع على هذا النحو. لن أترشّح، وهذا أحسن لي".

عقّب فؤاد بطرس: "أنا مقتنع بصحة توقعك مستقبلاً أسوأ من اليوم. لكنك ترشّح الياس سركيس تلميذك الذي تحب وتقدّر. وما دام الأمر كذلك وترى نفسك عاجزاً عن المواجهة وخائفاً على هالتك، كيف تثق بأن في وسعه أن يفعل هو ما لا تقدر أنت، وليست له مواصفاتك؟".

[14] ـ عبارة ردّدها الرئيس فؤاد شهاب لابن شقيقه عبدالله فريد شهاب عندما جزم له بقرار عزوفه عن الترشّح ودوافعه (مقابلة خاصة).

ردّ: "يجب أن يكون هناك رئيس للجمهورية. الرأي العام يتطلّب مني خمس مرات أكثر من الياس سركيس، ويرحمه إذا لم يفعل شيئاً قياساً بالظروف ويمنحه فرصة لا يمنحني إياها، وقد لا يرحمني أنا لأنه رئيس جديد".
قال فؤاد بطرس: "أنت الآن مرشّح النهج، ولا يجوز السكوت لئلا يُفسّر الأمر على أنه تهرّب من المسؤولية. في حال كهذه ينبغي أن لا يبقى هذا الحوار بيني وبينك، ولا بد من إخراج قرارك بإصدار بيان عزوف عن الترشّح تشرح فيه للناس وجهة نظرك والأسباب التي تحملك على عدم الترشّح وتزيل الإلتباس".
ردّ الرئيس السابق في خاتمة اجتماع استمر ثلاث ساعات: "اكتب لي بياناً بالفرنسية، وأرسله إليّ لأرى"[15].
عاد فؤاد بطرس إلى منزله الصيفي في عاليه، دونما المرور بأركان النهج لإطلاعهم على فحوى مقابلته الرئيس السابق، وأعدّ بياناً أملى مضمونه على زوجته التي كتبته بخطّها عن عزوف الرئيس السابق عن الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأرسله إليه مساء. قرأه ووافق عليه، وطلب من الياس سركيس وأحمد الحاج ترجمته إلى العربية، ومن جان ناصيف تعميمه على الصحف، الحادية عشرة ليلاً.
صباح اليوم التالي، الأربعاء 5 آب، صدر في الصحف اللبنانية.
في بيانه قال الرئيس العازف:
"أمام الضغوط التي تعرّضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد أن أتفحّص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبيّن الإمكانات التي يمكن أن تتوافر لي لخدمة بلدي وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها.
وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعدّدة، وخصوصاً في رئاسة الدولة.
وانطلاقاً من تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة إلى معنى السلطة والمهمات التي يجب أن تؤديها الدولة، والهالة التي يجب أن تلازمها.
ونظراً إلى ما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خَبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه الآتي:
إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتّبعة في العمل السياسي لم تعد، في اعتقادي، تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين. وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانينا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة وموقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الإحتكارات. كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني.
إن الغاية من هذا العمل الجدّي هي الوصول إلى تركيز ديموقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرّة، وإلى إلغاء الإحتكارات ليتوافر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حرّ سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق.
إن الإتصالات التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عزّزت اقتناعي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدّة، لتقبّل تحوّلات لا يمكنني تصوّر اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحرّيات الأساسية التي طالما تمسّكت بها.

[15] ـ مقابلة خاصة مع الوزير فؤاد بطرس.

وعلى ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات، قرّرت أن لا أكون مرشّحاً لرئاسة الجمهورية.
وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا، أتوجّه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم، متمنّياً لهم التوفيق في خدمة لبنان"[16].

- 4 -

عندما عزف عن الرئاسة بعد ست سنوات، كان قد تيقّن من أن تعديل الدستور لم يعد أمراً مستحيلاً فحسب، بل هو في طريق دفع الدولة والوطن إلى حرب أهلية. المسيحيون يحاذرونه لئلا يُحملوا على التنازل عن جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية، والمسلمون يلحّون عليه باسم مشاركة في الحكم غُبنوا بها. وجهة نظره هذه بدت جزءاً من نظامه السلوكي الذي أوحى دائماً بأنه يتردّد أمام العقبات، ويتباطأ في اتخاذ القرارات. اختار فؤاد شهاب الترّيث على المجازفة، والتحوّط على فرض أمر واقع غير محسوب النتائج. كان معاونوه قد خَبروا فيه هذا المنحى. اعتقد باستمرار بأن الإقدام على خطوة بالقوة والقسرمن غير تدارك آثارها السلبية أخطر بكثير من التردّد. وغالباً ما أسرّ بذلك إلى مساعديه عندما كانوا يحضّونه بلا كلل على الترشّح مجدّداً لرئاسة الجمهورية، معوّلين على الغالبية النيابية الكفيلة بضمان وصوله إلى المنصب، وهي المنادية بعودته إليها. بيد أن ردّه ظلّ إياه. قيود الدستور وتشابك بعض الصلاحيات وموانع الأعراف، إلى حاجته إلى موافقة رئيس الحكومة شريكه في السلطة الإجرائية، كانت تحول دون إطلاق يده في مواجهة أحداث ارتقب باكراً حصولها بقلق. كذلك حال استكمال تنفيذ برنامجه الإصلاحي، في بعده السياسي خصوصاً، وقد لمس عقباته داخل بعض حكومات عهده.
قال أيضاً لمعاونيه السابقين: "لديّ برنامج للإنماء والإصلاح يقضي بتغيير سبل الحكم كلياً، ولا يمكنني تحقيقه إلا بالوسائل الديموقراطية. أي بموافقة مجلس النواب. ولكن، ويا للأسف، لايزال الشعب اللبناني متمسّكاً بزعمائه التقليديين، ولا إمكان لهذا التغيير قبل 25 عاماً. قبل جيل كامل"[17].
انطوت عِبرة بيان العزوف الذي مثّل الوثيقة السياسية الأهم تقريباً في مسار الشهابية، على واقع أن الرئيس خَبِر الدستور ومارس الصلاحيات من غير أن يُقدِم في السنوات الست من ولايته على اقتراح تعديله. كان قد وجّه الإهتمام إلى الإصلاح الإداري، وترّيث في خوض الإصلاح السياسي، وتفادى الإقتراب من الإصلاح الدستوري رغم التفاف ما يزيد على غالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب حوله، موالين له. وهو النصاب الضروري لإدخال تعديلات على أحكام في الدستور.
لم يشكُ الرئيس مرة من تعاون مجلس النواب معه، وكان على رأسه على امتداد الولاية صبري حمادة الذي زَاوَجَ بين دستوريته القديمة وشهابيته المتينة، ولم يطل بقاء رئيس الوزراء الذي نفر من العمل وإياه وهو صائب سلام. بذلك بدا أن المصدرين الفعليين للسلطة في لبنان مواليان له. حَكَمَ بقوة، وقلّل من تأثير معارضيه على برامج العهد، واطمأن إلى ولاء الجيش له ونفوذ الإستخبارات العسكرية وتغلغلها في الشارع والأحزاب والجمعيات. مع ذلك فضّل الرئيس الحكم بالصلاحيات التي ناطه بها الدستور من غير أن يتذمّر منها. أدرك أن لبنان الذي راح ينعم في الإستقرار والرخاء وحسن الجوار مع جيرانه العرب، ويحظى بدعم جمال عبدالناصر، ويلقى عطف فرنسا والفاتيكان،

---

[16] - **النهار**، 5 آب 1970.
على أن في فريق عمل الرئيس السابق مَن كان يعتقد بأن شكواه من تخلّف المؤسسات الدستورية ربما انطوت أيضاً على ندم شخصي من عدم إقدامه هو، في أثناء ولايته الرئاسية، على إصلاحه قبل أن يواجه المشكلة بعد ست سنوات حينما اضطره عدم تطورها إلى ربط العودة إلى الحكم بشرط إعادة نظر شاملة فيها بغية إصلاحها (مقابلة خاصة مع الدكتور شارل رزق).
[17] - مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

لم يكن يحتاج حينذاك إلى إعادة نظر في دستوره بعدما ساهمت الإصلاحات والإجراءات التي أدخل بعضها في الإدارة، وجعل من البعض الآخر أعرافاً، في انكفاء المسلمين عن تصعيد شكواهم من الغبن.
لم يواجه ما طالب به عبدالحميد كرامي وسامي الصلح ورياض الصلح الشيخ بشارة من دعوات إلى توسيع نطاق المشاركة، ولا كذلك ما ألحّ عليه صائب سلام ورشيد كرامي وعبدالله اليافي أمام كميل شمعون. جعل فؤاد شهاب الزعماء المسلمين الأقوياء، ككمال جنبلاط وصبري حمادة وأحمد الأسعد ورشيد كرامي، شهابيين وحماة للعهد، وفي الوقت نفسه أتاح لهم اجتذاب شارعهم إليهم بشعارات حضّت على مزيد من التوازن والمشاركة. إلا أن أياً منهم لم يشأ تهديد حكمه، والضغط عليه لانتزاع مكاسب.
وهكذا انقضت السنوات الست من غير أن يصطدم الرئيس، ولا أن يجهر علناً على الأقل، بعبء إصلاح دستوري يلقي بثقله عليه، أو يُشعره بأنه ملحّ وينذر مؤسسات السلطة بخطر غير محسوب النتائج.
بعد القمة العربية الأولى في القاهرة، في 13 كانون الثاني 1964، في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس، وقد أعلنت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، ثم اندلاع حرب الأيام الستة بعد ثلاث سنوات، وصعود المقاومة الفلسطينية على أنقاض هزيمة ثلاثة جيوش عربية نظامية، راح القلق يساور الرئيس المعتزل من أخطار تهدّد لبنان، وتعرّض المصالحة الوطنية التي كان قد أرساها للتفكك، وتضع الجيش في مواجهة الفدائيين الفلسطينيين. كانت الإستخبارات العسكرية بدأت ترتاب من تدفق المسلحين الفلسطينيين من الحدود السورية ـ اللبنانية من النصف الثاني من عام 1963، على أثر استيلاء حزب البعث على السلطة في سوريا، من المنافذ غير الشرعية بين البلدين في البقاع عبر عرنا وغزّة و33 طريقاً وعرة أخرى بين الجرود والوديان. بدورها المخيمات الفلسطينية في ضواحي بيروت بدأت تخفي تحت اكتظاظها السكاني وفقرها المدقع خطر انفجار محتمل[18].
تدريجاً تصاعدت المواجهات العسكرية بين الجيش والمنظمات الفلسطينية في الجنوب، بالتزامن مع اعتداءات الجيش الإسرائيلي على بلداته وقراه انتقاماً من هجمات الفدائيين على القرى الفلسطينية المحتلة، متسللين عبر الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. وقّع لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني 1969، إيذاناً بشرعية الكفاح الفلسطيني المسلح من الأراضي اللبنانية. كان قد تنامى أيضاً الخلاف بين كمال جنبلاط والشعبة الثانية على طريقة مقاربة هذه العلاقة مع المخيمات وخوض الجيش أكثر من مواجهة عسكرية مع الفدائيين الفلسطينيين. سرعان ما وجد الزعيم الدرزي نفسه ـ وقد أضحى وزيراً للداخلية نيط به تنفيذ اتفاق القاهرة ـ على طريق الإفتراق عن الشهابية، وهو يميّز الرئيس السابق عن رجالها النافذين في الحكم. كذلك تعاطف رشيد كرامي مع المنظمات الفلسطينية والكفاح المسلح، وبات على طرف نقيض من شارل حلو في الموقف الرسمي من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان[19].
آنذاك طرأ تطور لم يكن في الحسبان، وشكّلت نتائجه السياسية ضربة قاسية للشهابية. فضحت الإستخبارات العسكرية برئاسة المقدّم غابي لحود محاولة أقدمت عليها الإستخبارات السوفياتية للإستيلاء على طائرة ميراج فرنسية الصنع من المطار العسكري في رياق، تابعة لسرب سلاح الجوّ اللبناني. تصوّرت الإستخبارات السوفياتية أنها نجحت في تجنيد ملازم أول في سلاح الطيران هو

[18] ـ ينقل اللواء سامي الخطيب عن العميد أنطون سعد عندما عيّن الأخير رئيساً للمنطقة العسكرية في جبل لبنان، في عهد الرئيس شارل حلو، قوله: "المخيمات جمرة على قلبي. الله يسترنا منها، من زنار البؤس الذي ينمو باسم الفقر ويضمر شيئاً آخر" (مقابلة خاصة).
[19] ـ نشأ عن الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أزمة حكومية لا سابق لها استمرت أكثر من سبعة أشهر. بعد استقالة حكومته في 25 نيسان 1969، أعاد الرئيس شارل حلو تكليف الرئيس رشيد كرامي تأليفها، فأحجم بذريعة إصراره على التوصّل إلى اتفاق بينهما على موقف الحكومة اللبنانية من الكفاح الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية. ولم تتألف تلك الحكومة إلا بعد أيام من توقيع اتفاق القاهرة، في 25 تشرين الثاني.

محمود مطر لخطف الطائرة إلى أذربيجان، بعد إغرائه بمبلغ ضخم من المال وضمنت سلامته وعائلاته بعد مغادرته لبنان. لكن الضابط اللبناني خدع جهاز استخبارات دولة عظمى، وأخطر قيادة الجيش بالخطة. فكان أن كُلفت الشعبة الثانية تتبع مراحل خطف طائرة الميراج بغية إحباطه في دقائقه الأخيرة بالجرم المشهود. في 2 أيلول 1969، بعد أيام من المراقبة السرّية سعياً إلى تبديد أي شكوك في تعاون محمود مطر مع الإستخبارات السوفياتية، دهم رجال الشعبة الثانية مسكن ديبلوماسيين سوفياتيين في وطى المصيطبة فيما هما يسلّمان محمود مطر شيكاً نقدياً قبل ساعات من خطفه طائرة الميراج إلى مطار باكو.

لكن إطلاق نار مفاجئاً جعل من النجاح الأمني للشعبة الثانية في كشف خطة الإستخبارات السوفياتية أزمة سياسية خطيرة أغضبت موسكو وجمال عبدالناصر. استغله كمال جنبلاط ومعه أحزاب اليسار اللبناني، حلفاء الإتحاد السوفياتي، كي يطأ نهائياً الموقع المناوىء للشهابية. عندئذ قرّرت موسكو من خلال سفيرها في بيروت سرغار عظيموف الإنتقام من الشعبة الثانية والشهابية في الوقت المناسب. في بساطة، نجحت استخبارات دولة صغرى في إهانة استخبارات دولة عظمى والتشهير بها[20].

بدأت الشهابية تفقد حلفاءها المسلمين الذين ساندوا هيبتها وقوتها وأخطاءها، بينما الحلف الثلاثي يوسّع من نفوذه في المناطق المسيحية معوّلاً على انتصار كبير أحرزه زعماؤه الثلاثة، كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده، في الانتخابات النيابية عام 1968.

إذ ذاك استنتج فؤاد شهاب، وهو يصغي إلى المنادين بعودته إلى الحكم، أن المؤسسات الدستورية والوطنية التي خبرها في ولايته أضحت أضعف من مواجهة سلسلة التقلّبات والتحوّلات التي ضربت لبنان وجواره. لم يعد الدستور صمام أمان النظام الموشك على الإنهيار، ولا الصلاحيات تمنح الرئيس السلطة والإمكانات على جبه المفاجآت. استيقظت لدى المسلمين مجدّداً نبرة المطالبة بالمشاركة في الحكم وتصويب التوازن السياسي الداخلي، وتعاظمت لدى المسيحيين مشاعر طائفية حادة برّرت الخوف على الذات والكيان من التهديد. لم يعد الرئيس يجد في الجيش الذي تنهكه صداماته العسكرية مع الفدائيين الفلسطينيين الصورة التي عرفها فيه، وهي قدرته على فرض الأمن وبسط هيبة الدولة. فقدت الشعبة الثانية الكثير من طاقاتها في الإمساك بزمام السيطرة على كل الأراضي اللبنانية، وضعفت شبكاتها وتراجع وصولها إلى المعلومات بعدما أُخرجت من المخيمات الفلسطينية.

كانت هذه المعطيات في صلب قرار الرئيس السابق العزوف. عندما وضع قانون الانتخاب من أجل استعادة التوازن السياسي والتمثيلي بين الزعماء اللبنانيين داخل مجلس النواب، واختبر به انتخابات عامي 1960 و1964، لم يخطر في باله أن القانون سيُغرق المسيحيين، والموارنة خصوصاً، في تحالف انتخابي تحمله المشاعر الطائفية إلى صناديق الإقتراع كي تستهدف الشهابية بالذات لا خصومها واللوائح المنافسة. وعندما وضع برامج إصلاحية وخطط تنمية متدرّجة ينفّذ بعضها بين عامي 1964 و1968، وبعضها الآخر يقفز إلى عقد سبعينات القرن الفائت، لم يتوقع من خلفه تجميد الخطط والبرامج تلك والإستعاضة عنها بمشاريع صغيرة انتزعت المبادرة من السلطة والإدارة ووضعتها في يد السياسيين الذين تقاسموا مجدّداً مؤسسات الدولة. وعندما قوّى الإستخبارات العسكرية وحافظ على دور متوازن للجيش بين السياسيين المتخاصمين أضحى جداراً سميكاً يحول دون انتقالهم بالنزاع إلى الشارع، لم يظنّ لوهلة أن تفاقم الخلاف السياسي سيدفع بالجيش إلى صدام

[20] ـ ستكون السانحة المصيرية انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1970، عندما يطلب السفير السوفياتي من كمال جنبلاط عدم الإقتراع لمرشّح الشهابية الياس سركيس. اختار الزعيم الدرزي حلاً وسطاً يبقي على وفائه للرئيس فؤاد شهاب، ويعبّر في الوقت ذاته عن سخطه على الإستخبارات العسكرية. قسّم أصوات النواب الثمانية في كتلته في مجلس النواب مناصفة بين المرشّحين الياس سركيس وسليمان فرنجيه في انتخابات 17 آب 1970. فخسر الياس سركيس، والرئيس فؤاد شهاب والشهابية من خلاله، انتخابات رئاسة الجمهورية إيذاناً بما ينتظرهم في الأشهر التالية.

اكتشف الرئيس المعتزل أيضاً هزال صلاحيات دستورية يجمّد احترام أصولها خلاف سياسي يقارب نزاعاً طائفياً. ورغم اعتقاده بأنه أدخل التطوير والحداثة إلى الدولة اللبنانية لدفعها إلى التقدّم، ظلّت عربات الطبقة السياسية التي تذمّر منها سنوات تجرّها إلى الوراء. لم يعد الحكم قوياً، ولا الدستور وسيلة حسم التباين في الرأي، وراح الأفرقاء المتنازعون يحتكمون إلى الشارع والسلاح.

لاحظ فؤاد شهاب أيضاً أن أي إجماع من حول انتخابه ـ وهو لم يكن ليحظى في انتخابات عام 1970 ما كان أدركه في انتخابات عام 1958 ـ سيصطدم بواقعين متعارضين: أولهما أن الدستور وصلاحيات الرئاسة الأولى صارت قاصرة عن حماية الإستقرار والوحدة الوطنية بعدما أصابهما شرخ عميق. وثانيهما أن وطأة التطورات وتدخّل الدول المحيطة بلبنان كسوريا وإسرائيل، إلى المنظمات الفلسطينية التي توزّع ولاؤها كما تمويلها وتسليحها وتباين انتسابها إلى عقائد وأنظمة عربية مختلفة ومتباعدة، في حمأة تفاقم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ستفقده مبادرة السيطرة عليها من دون إجراءات استثنائية لن يحظى إقرارها بإجماع وطني.

لم تكن البلاد مهيأة لتقبّل تنازلات يقدّمها الأفرقاء المتنازعون لرئيس الجمهورية. ولم يكن فؤاد شهاب يرى نفسه عام 1970 قادراً على الإضطلاع بمهمة استثنائية كالتي أقبلَ عليها قبل 12 عاماً.

كان قرار العزوف إشعاراً للنواب الشهابيين بتزكية حاكم مصرف لبنان الياس سركيس، والطلب من رجال الشعبة الثانية وضع خطة دعم ترشيحه ووصوله إلى رئاسة الجمهورية. دون سواه من المرشّحين الشهابيين، بدا الياس سركيس في نظر الرئيس السابق الأوفى للمدرسة الشهابية، والأكثر استيعاباً لعِبَرها وتجربتها، والأقدر على استكمال تنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي جمّده الرئيس الموشكة ولايته على الإنطواء[21].

لم يكن فؤاد بطرس وحده مَن حضّ فؤاد شهاب على الترشّح مجدّداً. قصده أيضاً رئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود، قائلاً له إن الجميع في حاجة إليه "لأن الحمل ثقيل".

أجابه: "يا بني الحمل ثقيل علينا كلنا. لا أنا ولا سواي سيكون قادراً على تحمّل عبء ما ينتظر البلاد. لن يكون في وسعي صنع الأعجوبة".

وبعدما سمّى له الياس سركيس، قال: "سيفعل كل ما يُعتقد أنني سأفعله لو كنت مكانه، وسأتشاور وإياه. الناس سيتساهلون معه أكثر من تساهلهم معي. لو رجعت سيظنّ الناس أن المشكلة انتهت، ولن يبصروا بزّة مرقطة، ولا فدائي يتمشّى بها في شوارع بيروت. سيمهلونه أكثر، ولن يحاسبوه كما يمكن أن يحاسبونني أنا".

قال له أيضاً: "الناس تتوقع مني المعجزات، في حين أن هذه أصبحت مستحيلة. لكنها لن تتطلب ذلك من الياس سركيس، وستساعده على العمل. سيكون في وسعي بالطاقات التي لديّ توجيهها لدعمه حتى يكون هو صاحب القرار والأمر. وستستمر الآلة الشهابية وأنتم إلى قربه لتنفيذ ما يقرّره"[22].

---

[21] ـ يكشف العميد ميشال ناصيف في لقائه الأخير به، في 21 نيسان 1973، قبل أربعة أيام من وفاته، أن الرئيس فؤاد شهاب أسرّ له بأمر ندم عليه. قال: "أنا نادم على عدم ترشّحي للرئاسة عام 1970. عوض أن أوجّه رسالة العزوف، كان ينبغي أن أعود إلى الحكم. ربما كان في وسعي أن أقوم بعمل ما، وكنت قد جرّبت مقدار ما أستطيع. ربما لم نكن نصل إلى ما وصلنا اليه الآن"(مقابلة خاصة).

[22] ـ مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.